كلية التجارة
قسم الاقتصـاد

دور منظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية

World Trade Organization role in environmental compatibility standards

إعداد الباحث
محمد عطية محمد محمد

إشراف

أ.د/ أحمد عبدالرحيم زردق
أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق
كلية التجارة – جامعة بنها

أ.د/ حسني حسن مهران
أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق
كلية التجارة – جامعة بنها

دور منظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية

إعداد الباحث
محمد عطية محمد محمد

الملخص

هذه الدراسة عنيت بتوضيح دور منظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية، والمخاطر والتحديات التي تواجه المنظمة من منظور الالتزام بتطبيق المعايير البيئية. ولتحقيق تلك الأهداف، تناولت الدراسة المعايير البيئية من حيث المفهوم، والأنواع، ومجالات التطبيق، وكذلك توضيح العلاقة المتبادلة بين الاتفاقيات البيئية ومنظمة التجارة العالمية، وتناولت الدراسة أيضاً دور لجنة التجارة والبيئة، وجهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية، وإلقاء الضوء على بعض قضايا التجارة والبيئة التي تم عرضها على جهاز تسوية المنازعات. وأخيراً، تناولت الدراسة المخاطر والتحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية من منظور الالتزام بتطبيق المعايير البيئية. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وذلك لتقييم دور منظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية. وتوصلت الدراسة إلى أن منظمة التجارة الدولية حققت منذ انشائها انجازات كبيرة في مجال التجارة الدولية، إلا أنها واجهت العديد من التحديات والمخاطر خاصة في الآونة الأخيرة حالت دون قدرتها على مواءمة المتطلبات البيئية، حيث فرضت العديد من الحكومات قيوداً (جمركية وغير جمركية) تغطي قدراً كبيراً من التجارة الدولية، وكذلك واجهت تحديات خاصة تتعلق باستمرارية عمل جهاز تسوية المنازعات، وأيضاً لم يكن للجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية أي دور فعال لمواءمة المتطلبات البيئية منذ إنشائها في عام ١٩٩٤م.

الكلمات المفتاحية: المعايير البيئية – المتطلبات البيئية – منظمة التجارة العالمية – لجنة التجارة والبيئة

World Trade Organization role in environmental compatibility standards

Prepared by
Mohamed Attia Mohamed Mohamed

Abstract

This study intended to clarify the role of the World Trade Organization in environmental compatibility standards, the risks and the challenges that encounter the organization in the field of applying the environmental standards. For achieving these goals and objectives, this study discussed the environmental standards in terms of the concept, the types, the fields of application and showed the mutual relation

between the environmental agreements and the world trade organization. Additionally the study presented the role of the environment and trade committee and the WTOs Dispute Settlement Body in the World Trade Organization in environmental compatibility standards and highlighted some cases of environment and trade which been introduced to the WTOs Dispute Settlement Body. Finally, the study has discussed the risks and the challenges that encounter the organization in the field of applying the environmental standards. The study has used the analytical method to evaluate the role the World Trade Organization in environmental compatibility standards. The study concluded that the world trade organization since its establishment has accomplished enormous accomplishments in the field of trade and environment, although it has so many risks and challenges in the last few years that inhibited its ability to reach the environmental standards because some governments issued many obligations (customs or non-customs) that cover a wide range of the international trade besides the other challenges that related to the continuity of work of Dispute Settlement Body, and that the committee on trade and environment has not played any role to be commit the environmental standards since its establishment in 1994.
Keywords: Environmental standards-Environmental Requirements World Trade Organization- Committee on Trade and Environments

مقدمة:

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الدولية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، تأسست المنظمة في عام ١٩٩٥م، فالمنظمة في جوهرها عبارة عن اتفاقيات منظمة للتجارة العالمية، وهذه الاتفاقيات تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل العديد من دول العالم. وتوفر هذه الاتفاقيات القواعد الأساسية والقانونية للتجارة الدولية حيث تلتزم الحكومات التي وقعت عليها بالحفاظ على سياساتها التجارية ضمن الحدود المتفق عليها في اتفاقية الجات. والهدف من هذه الاتفاقيات هو مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين في جميع انحاء العالم على إدارة أعمالهم، مع السماح للحكومات بتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية، وللمنظمة العديد من الوظائف الأخرى مثل: إدارة الاتفاقيات التجارية، ومراقبة السياسات التجارية الوطنية، وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان النامية، والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وتوفر منظمة التجارة العالمية نظاماً لقواعد التجارة يغطي السلع والخدمات والملكية الفكرية، وتوفر قواعد الجات/ منظمة التجارة العالمية بالفعل مجالاً كبيراً للأعضاء لتبني سياسات لحماية البيئة الوطنية. كما تؤكد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على حق الحكومات في حماية البيئة، حيث وضعت المنظمة/ اتفاقية الجات استثناءات عامة بغرض حماية البيئة والحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات، وأعطت الدول الحق في استخدامها في ظل ظروف معينة، ولكن لا يجب أن تؤثر على التجارة. ويقتصر اختصاص المنظمة في مجال التجارة والبيئة على

السياسات التجارية والجوانب المتعلقة بالتجارة من السياسات البيئية التي لها تأثير كبير على التجارة ومن المفترض أن تكون العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة تكاملية. وتوفر قواعد الجات/ منظمة التجارة العالمية بالفعل مجالاً كبيراً للأعضاء لتبني سياسات لحماية البيئة الوطنية. كما تؤكد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على حق الحكومات في حماية البيئة(Rupppel, 2018, 783).

مشكلة الدراسة:

شهدت المعايير البيئية الدولية تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة، مما يعكس الإدراك بأهمية البيئة والمحافظة عليها، بما في ذلك الحفاظ على صحة الإنسان وحماية المستهلك، وانعكاس ذلك بالرغبة في تحقيق أغراض تجارية من جراء تطبيقها. وتشجع منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بتطبيق معايير مناسبة في شأن حماية البيئة، بشرط عدم استخدام تلك المعايير كأداة للتمييز في المعاملة ضد منتجات الدول الأخرى كما أن منظمة التجارة العالمية من خلال سياستها التجارية تعطى الدول الحق أن في وضع معايير بيئية أشد صرامة من المعايير الدولية، ولكنها تشترط ألا تكون عائقاً للتجارة الدولية (معمر، ردواية، ٢٠١٥، ٣١٦). وعموماً تتفق الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية على أن وضع العلامات البيئية الطوعية القائمة على الشفافية هى أدوات اقتصادية فعالة لإعلام المستهلكين بالمنتجات الصديقة بالبيئة، ومع ذلك يمكن إساءة استخدام وضع تلك العلامات من بعض الدول لحماية الأسواق المحلية، ولذلك يجب أن تكون العلامات البيئية غير تمييزية حتى لا تتحول لقيود مقنعة على التجارة الدولية (WTO, 2004, 16).

وفي إطار تلك التحديات يتوجب على الدول النامية والبلدان العربية التعاون فيما بينها لوضع العلاقة بين التجارة والبيئة في إطارها الصحيح ويجب أن تكون الأنظمة البيئية المعتمدة على الصعيد الوطني متلائمة مع الظروف المحلية وأن تتصف بالاتساق في التنفيذ، وأن تخلو المعايير البيئية المفروضة على أسواق الصادرات من التمييز، وأن تطبق بأقل الوسائل تشويهاً للتجارة ووفقاً لنهج علمي في تحديد المعايير، وفي هذا السياق يجب على الدول أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز النظم البيئية لأغراض حماية البيئة والصحة العامة، والتخفيف من المشاكل التي يمكن أن تنشأ عندما تعتمد تدابير بيئية تتسم بطبيعة حمائية أو عندما يكون الامتثال لمعيار من المعايير باهظ التكلفة (الإسكوا، ٢٠٠٥، ٧). وتواجه منظمة التجارة العالمية العديد من المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي للعديد من الدول المتقدمة والنامية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، ١٠).

وبناءً على ما سبق، تتبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما هو دور منظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية؟**، وتثير هذه الاشكالية الأساسية للدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١- ما هو مفهوم المعايير البيئية، وما هى أنواع المعايير البيئية الدولية، وما هى أهم تطبيقاتها في إطار الالتزامات الدولية؟

٢- ما هى العلاقة بين الاتفاقيات البيئية ومنظمة التجارة العالمية؟

٣- ما هو دور كلاً من لجنة التجارة والبيئة، وجهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية؟

٤- ما هى أهم القضايا ذات الصلة بالتجارة والبيئة التي تم عرضها على جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية؟

٥- ما هى المخاطر والتحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال الواقع الذى أصبح يواجه منظمة التجارة العالمية من إجراءات حمائية جديدة تستغل فيها الدول مجموعة المعايير والمتطلبات البيئية التي تفرضها على منتجات الدول الأجنبية من أجل عرقلة سير المنافسة الدولية وشفافيتها.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية أساسية:

- هناك دور ايجابي لمنظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة، لتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها على المنهج التحليلي: ويستخدم عند بيان المفاهيم المتعلقة بالمعايير البيئية، وايضاح دور منظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية، وتحليل العلاقات بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف واتفاقيات الجات، وعرض بعض القضايا ذات الصلة بالتجارة والبيئة، وتحليل المخاطر والتحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية من منظور الالتزام بتطبيق المعايير البيئية.

محاور الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور أساسية هى:

أولاً: المعايير البيئية: المفهوم، والأنواع، ومجالات التطبيق.

ثانياً: الاتفاقيات البيئية ومنظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: دور لجنة التجارة والبيئة، وجهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية.

رابعاً: حالات مختارة من قضايا التجارة والبيئة.

خامساً: المخاطر والتحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية من منظور الالتزام بتطبيق المعايير البيئية.

أولاً المعايير البيئية: المفهوم والأنواع ومجالات التطبيق

١-١ تعريف المعايير البيئية

المعايير عادة هى تدابير ينبغي الامتثال لها، وقد تكون طوعية أو إلزامية عند اعتمادها كأنظمة فنية تفرضها الحكومات. ويمكن أن تشترط الشركات الخاصة على الموردين الامتثال لمعايير بيئية تتجاوز حدود المعايير الوطنية. والمعايير البيئية كثيراً ما تعالج مسائل تتعلق بعملية الإنتاج ولا تقتصر على الخصائص النهائية للمنتج، حيث تركز المعايير البيئية على الشروط المتصلة بمنتج أو بعملية التصنيع أو الإنتاج، وعلى الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط، وفى سوق يتسم بالتنافسية يصعب

التمييز بين المعايير الطوعية والمعايير الإلزامية بالنسبة للمنتجين الذين يتعين عليهم تلبية رغبات المستهلكين بدلاً من الاستبعاد من السوق(الإسكوا، ٢٠٠٥، ٣).

وتعرف اتفاقية القيود الفنية في التجارة Technical Barriers to Trade (TBT) المعايير بأنها الوثائق المعتمدة من قبل هيئات معترف بها، وتحتوي على قواعد أو ارشادات أو خصائص للمنتجات أو العمليات ذات الصلة وطرق الإنتاج، والامتثال لها غير إلزامياً، وقد تشمل أيضاً أو تتعامل فقط مع المصطلحات والرموز والتعبئة والتغليف ووضع العلامات أو متطلبات وضع الملصقات عند تطبيقها على المنتج أو العملية أو طريقة الإنتاج[1] (UNCTAD, 2003, 8).

١-٢ أنواع المعايير البيئية

يوجد العديد من المعايير البيئية، يمكن تقسيمها إلى خمسة مجموعات نوعية:

١- معايير نوعية البيئة Environmental Quality Standards

هي معايير عامة تستخدم لوصف حالة البيئة من حيث نوعية الهواء، والماء، والتربة، والضوضاء، ويحدد من خلالها الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج، التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، ويتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالاستهلاك. ويمكن أن تأخذ شكل آخر كاستخدامها كمعايير لحماية الأنواع المهددة بالانقراض أو مهددة للخطر (Unep& iisd 2005, 12).

٢- أساليب التصنيع والإنتاج Processes and Production Methods

ترتبط هذه المعايير بطرق الإنتاج أو التصنيع أو المعالجة أو التخلص من المخلفات، وعادة ما تحدد هذه المعايير المبادئ التوجيهية أو القواعد المرتبطة بتصنيع سلعة معينة، بما في ذلك المدخلات والنواتج المتعلقة بعملية الإنتاج، ويمكن أن تشمل هذه التوجيهات معايير النفايات السائلة أو شروط معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها، أو الحدود القصوى لانبعاثات بعض المكونات أو الجزئيات في الهواء (الإسكوا، ٢٠٠٥، ١١).

٣- معايير المنتج Product Standards

تحدد هذه المعايير القواعد المتعلقة بالخصائص النهائية للمنتجات، وتكون هذه الخصائص مرئية وقابلة للخضوع لاختبارات دقيقة في المنتجات النهائية، وتهدف لتجنب الضرر البيني الناتج عن استخدام المنتجات، أو عند التخلص منها بعد الاستخدام، حيث تقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي (مخلوفي وسفيان، ٢٠١٢، ٥٤، الإسكوا، ٢٠٠٥، ١٠-١١):

- تحديد الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات.

---

[1] تندرج المعايير البيئية تحت تعريف اتفاقية القيود الفنية TBT للمعيار كونها غير إلزامية، أي أنها معايير طوعية، وذلك لارتباطها بالمتطلبات المتعلقة بالمنتج مثل إعداد وتطبيق معايير العمل والإنتاج، والتي لاترتبط بالخصائص النهائية للمنتج (Dankers, 2004, 10). غير أن هذه المصطلحات لا تستخدم بنفس الطريقة في جميع السياقات، اذ غالباً ما تستخدم كلمة "معايير" للدلالة على الإجراءات الإلزامية التي تفرضها الحكومات، وتسمى هذه الإجراءات في منظمة التجارة العالمية "قواعد فنية"(حجازي وشلومان، ٢٠١٣، ٣١).

- وضع القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين.
- تحديد مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستخدام.
- تحديد النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات.
- كيفية التخلص من المنتج بعد استخدامه بطريقة آمنة بيئياً، كإعادة تدوير المخلفات.

٤- معايير الانبعاثات Emission Standards

هى معايير يحدد من خلالها كمية الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن ثم يكون تأثيرها كبير على أساليب وعمليات الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج وتكنولوجيات حديثة للحد من الملوثات والانبعاثات الناتجة من عمليات التشغيل والإنتاج، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المصانع أو محطات القوة الحرارية والسيارات ومركبات أخرى (مخلوفي و سفيان، ٢٠١٢، ٥٤ ؛ Unep & iisd, 2005, 12).

٥- تقييم الامتثال للمعايير Conformity Assessment

يمكن أن تكون الشركة أو المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو أساليب التصنيع والإنتاج التي تستخدمها في العملية الإنتاجية ممتثلة للمعايير البيئية الدولية أو الوطنية، غير أن إثبات امتثالها لهذه المعايير يتطلب القيام بخطوة إضافية تتمثل في توفير وإصدار شهادات في هذا الشأن، وبالتالي فإن إجراء تقييم الامتثال للمعايير يستند إلى مجموعة من المعايير تتناول الإجراءات اللازمة لإصدار شهادات في مجال معين، ولا تصدر شهادات الامتثال للمعايير إلا عبر طريق مؤسسات معتمدة تعمل عادة وفق نهج للاعتماد مطابق لمجموعة من المعايير الدولية التي حددتها المنظمة الدولية للتوحيد المقاييس (ISO) أو غيرها من المنظمات المختصة. لذلك تعتمد صحة عملية منح الشهادات على الاستعانة بمرافق الاختبار المعتمدة لدعم التحليل، ويتطلب تقييم الامتثال للمعايير اللجوء إلى عدد من المؤسسات القادرة على توفير الخدمات لدعم عملية منح الشهادات بانتظام (الإسكوا، ٢٠٠٥، ١١-١٢).

١-٣ أهم تطبيقات المعايير البيئية في إطار الالتزامات الدولية

١-٣-١ العلامات البيئية

١- تعريف العلامات البيئية

عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مصطلح إصدار العلامات البيئية بأنه منح العلامات البيئية بشكل تطوعي بمعرفة جهة عامة أو خاصة، لتعريف وتبصير المستهلكين، وبالتالي الترويج للسلع الاستهلاكية التي تم التحقق من أنها أفضل بيئياً عن المنتجات المناظرة لها وظيفياً وتنافسياً. وبعبارة أخرى فإن العلامة البيئية هى رمز معروف يمنح بواسطة منظمة مستقلة ويوضع على منتجات حصلت على ترخيص أو شهادة بالمطابقة لشروط منح هذه العلامة البيئية(جهاز شئون البيئة، ٢٠٢٠). وتوفر العلامات البيئية معلومات بيئية هامة حول المنتج أو الخدمة، مثل إعادة تدوير عبواتها، أو معلومات تفيد بعدم وجود مكونات ضارة بالمنتج، بهدف تحفيز المستهلكين لشراء منتجات غير ضارة بالبيئة. (WTO, 2004, 16)

٢- أنواع العلامات البيئية

من أهم تطبيقات العلامات البيئية العلامة البيئية الإيكو Eco-labelling ، وهى علامات يتم الحصول عليها بتصريح خاص (شهادة) من مانحيها بعد إجراءات خاصة واختبارات معينة يقوم بها الجهة المانحة على حساب طالب العلامة (مرسى وآخرون ، ٢٠٠٧، ٣٥-٣٦).

وفيما يلى نماذج لعلامات الإيكو المطبقة في عدد من دول العالم:

- علامة المطابقة الأوروبية CE Mark

وجود علامة CE على المنتج تعني أن المنتجات تتوافق مع متطلبات الصحة والسلامة والبيئة والأداء والشروط الخاصة بأماكن العمل وسلامتها، وهى علامة إلزامية لكافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأيضاً لكافة المنتجين والمصدرين الذين يرغبون بتسويق منتجاتهم في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفي الاتحاد الأوروبي، حيث لا يسمح بدخول المنتجات التي لا تحمل هذه العلامة إلى السوق الأوروبية الموحدة، وتغطي العلامة مجموعة محددة من المنتجات ومنها المنتجات الكهربائية والإلكترونية (European Commission, August 2020).

- العلامات البيئية للاتحاد الأوربي EU Eco label

تأسست علامة الاتحاد الأوروبي EU عام ١٩٩٢، وتم الاعتراف بها في أوروبا وكافة دول العالم، وهى علامة تؤكد التميز البيئي، وتمنح للمنتجات والخدمات التي تلبى المعايير البيئية الدولية طول دورة حياة المنتج من استخراج المواد إلى الإنتاج والتوزيع والتخلص النهائي، كما تشجع العلامات البيئية للاتحاد الأوروبي الاقتصاد الدائري من خلال تشجيع المنتجين على توليد كميات أقل من النفايات وثاني أكسيد الكربون، وتشجع عمليات إعادة التدوير في الشركات(European Commission, June 2020, 2).

- علامة البيئة للمنسوجات Oeko -Tex

هى نظام اختبار أو شهادة موحدة عالمياً للمواد الخام النسيجية والمنتجات الوسيطة والنهائية في جميع مراحل الإنتاج، وتغطي الشهادة العديد من الجوانب التي تؤثر على صحة الإنسان بما في ذلك المواد الضارة التي يحظرها القانون أو ينظمها والمواد الكيميائية الضارة الغير محظورة رسمياً، بالإضافة لتقييم استهلاك الطاقة والمواد الخام و تقييم أحمال التلوث، ويتم اعتماد المنتجات إذا كانت جميع المكونات تفي بالمعايير المطلوبة دون استثناء (patel et al, 2017, 27).

- علامة البيئة للمنتجات الغذائية Pesticide Residue Free

وجود هذه العلامة (الشهادة) دليل على أن المنتجات الغذائية لا تحتوي على بقايا مبيدات الآفات ضمن حدود الكشف المعملي، وتوفر هذه الشهادة الطمأنينة لدي التجار والعملاء والمستهلكين أن المنتجات آمنة (Sengstschmid, et al, 2011, 7).

- العلامة البيئية الألمانية blue angel

تغطي علامة blue angel العديد من المنتجات والخدمات، والحصول عليها يعني أن المنتجات آمنة وغير ضارة بالبيئة، وتعتبر من الشهادات الأكثر تعقيداً في العالم بسبب معايير المراجعة الشاملة التي تعتمدها، حيث تشمل تحليل أثر المنتج على البيئة بدءاً من استخراج المواد الخام وعمليات التصنيع وعمليات التخلص من المخلفات (BMU, 2018, 1-2).

- العلامة البيئية البرازيلية ABNT Eco label

تهدف هذه العلامة إلى تحفيز الطلب والعرض على المنتجات والخدمات التي تم إنتاجها بطريقة مستدامة بيئياً، وهي عبارة عن شهادة طوعية للمنتجات والخدمات، وتم تطويرها وفقاً لمعايير الأيزو ISO 14020، والأيزو ISO 14042 ، ويأخذ هذا النوع في الاعتبار جميع مراحل دورة حياة المنتج من استخراج المواد الخام والتصنيع والاستخدام والتخلص وإعادة التدوير، وهي شهادة من طرف ثالث مستقل مما يضمن للمستهلك موثوقية المعلومات(ITC, 2011, 1-3).

١-٣-٢ متطلبات التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات

تعد تلك المتطلبات عنصر أساسي في تمكين المنتج من المنافسة في الأسواق العالمية باعتبار أن التعبئة السليمة الواجهة الأولى للسلعة التي يتلقاها المستهلك لأول وهلة، وهذا لا يعني أن العبوة أمر شكلي فقط ولكنها تمثل نصيباً هاماً من مواصفات السلعة وخصائصها. ووضع الاتحاد الأوروبي دليلاً خاص به في مجال التعبئة والتغليف وأداره المخلفات عام ١٩٩٤، ويحتوى على العديد من المتطلبات الخاصة بالتعبئة والتغليف والتي يجب الالتزام بها من قبل المنتجين والمصدرين، ومن أهمها(حليم، ٢٠١٣، ٧٩-٨٠):

- حظر استخدام المواد السامة وما نحوها من مادة خطرة في تصنيع العبوة، سواء كانت عبوات النقل أو عبوات البيع.
- ضمان مستوي ضروري من السلامة والأمان في تصنيع العبوة بما يحقق سلامة المستهلك.
- ينبغي أن تكون العبوة منتجة ومتداولة على نحو يسمح بالتدوير أو إعادة الاستخدام أو الاسترجاع، مع تحجيم الأثر البيئي على الصحة والأفراد القائمين بالعمل.
- ينبغي أن تصنع العبوات بحيث تحتوي على نسبة معينة من وزنها كمواد قابلة للتدوير، وهذه النسب تختلف من مادة إلى أخرى.

وهناك العديد من معايير التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات، على سبيل المثال: معيار إعادة تدوير الإلكترونيات R2/RIOS Certified Electronics Recycle ، وهو عبارة عن شهادة بيئية تمنح للشركات التي تعمل على إعادة تدوير الإلكترونيات بطريقة صديقة للبيئة (Patel et al, 2017, 9).

١-٣-٣ نظام الإدارة البيئية الأيزو ١٤٠٠١ Environmental Management System:

يعد نظام الإدارة البيئية الأيزو ١٤٠٠١ من أهم النظم التي تسعى المنشآت للحصول عليها، حيث يعد وسيلة جيدة لبيان الالتزام بالمتطلبات البيئية القانونية، والهدف العام للأيزو ١٤٠٠١ هو دعم حماية البيئة ومنع التلوث (مركز التجارة الدولي والمعهد الفيزيائي التقني الاتحادي، ٢٠١١، ١٢٢). وفي حين تركز العلامات البيئية بمدى توافق المنتج مع المعايير التي وضعتها الجهة المصدرة، نجد أن نظام الإدارة البيئية ISO 14001 يركز على الادوات داخل الشركة والتي تهدف لتوجيه أو إعادة توجيه المنظمة وإجراءاتها وعملياتها إلى تحقيق التحسن في الأداء البيئي المنشود (سرحان، ٢٠١١، ١٢٢). ويعد نظام الإدارة البيئية ISO 14001 مواصفة دولية طورتها المنظمة الدولية للتقييس وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئي للتوافق مع المواصفة الأوروبية (E.M.A.S). (المقدادي والهوش، ٢٠١٦، ٤٣). ويقدم أيزو ١٤٠٠١ عناصر نظام إدارة بيئية فعال يمكن أن يتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى مما يساعد الشركات على تحقيق الأهداف الاقتصادية. ويتيح نظام أيزو ١٤٠٠١ تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف، ويحدد الأيزو ١٤٠٠١ متطلبات إصدار الشهادة وإعلان نظام الإدارة البيئية في الشركة، ويعطي التوافق مع المقاييس وضعاً تنافسياً للشركات المصدرة، والهدف الأساسي من سلسلة أيزو ١٤٠٠١ هو تشجيع تبني إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة في المنظمات، بحيث تصبح جزءاً من نظامها. وتمثل سلسلة الأيزو ١٤٠٠١ للمنظمات في الدول النامية فرصة لنقل التكنولوجيا ومصدراً لتقديم الإرشاد لإدخال وتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية (البدوي، ٢٠١٧، ١٨٤).

ومن أهم الفوائد التي يمكن أن تحققها المؤسسات من تطبيق نظام الايزو ١٤٠٠١هي مساعدة المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم لزيادة قبول السوق لمنتجاتها المصدرة عبر الوسائل التالية (مركز التجارة الدولي والمعهد الفيزيائي التقني الاتحادي، ٢٠١١، ١٢٤):

- **تنشيط تجارة الصادرات:** يساعد نظام الإدارة البيئية المؤسسات على التغلب على العوائق التجارية[1] وبالتالي تسهيل وصول المنتجات للأسواق الخارجية، حيث قد تمثل المواصفات القياسية الاختيارية عوائق أمام التجارة إذا كان المشترون في بلد مستورد غير راغبين في شراء المنتجات التي لا تتوافق مع المواصفات القياسية المحلية المعلنة من قبل منظمة للتقييس. وقد يختار المصدرون المطابقة أو عدم المطابقة للمواصفات القياسية الاختيارية . لكن عليهم في جميع الأحوال تلبية مواصفات المشترين.
- **تعزيز الصورة الذهنية:** تطبيق نظام الأيزو ١٤٠٠١ يبعث الثقة في نفوس كل من المشترين المحليين والخارجيين للتعامل مع مثل تلك المؤسسات كموردين مفضلين لديهم.

---

(١) العوائق التجارية هي إجراءات تطبق في البلد المراد التصدير إليه، مما يجعل التصدير لتلك الدولة أمراً صعباً أو مستحيلاً، وقد تأخذ العوائق أشكالاً عديدة ولكنها تصنف عموماً وفق فئتين هما العوائق الجمركية والعوائق غير الجمركية، وتعد المعايير والمواصفات البيئية عوائق غير جمركية (مركز التجارة الدولي والمعهد الفيزيائي التقني الاتحادي، ٢٠١١، ١٦).

- التسعير التنافسي: يتطلب نظام الأيزو أن تقوم المؤسسة بوضع خطط للحفاظ على المواد الأولية والموارد مثل الكهرباء، والمياه، والوقود، ويمكن أن يؤدي ذلك لتخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي يجعلها أكثر تنافسية من حيث السعر في الأسواق المحلية والخارجية.

ثانياً: الاتفاقيات البيئية ومنظمة التجارة العالمية

يتجسد التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقيات البيئة متعددة الأطراف، التي تهدف إلى حماية البيئة والحد من التلوث البيئي، وبوجد ما لا يقل عن ٢٥٠ اتفاقاً من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وقد حددت أمانة منظمة التجارة العالمية منها ٢٢ اتفاقاً لها آثار محتملة على السياسة التجارية (koul, 2018, 629). كما يوجد العديد من النصوص ذات الصلة بموضوعات البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أوروجواي بما في ذلك الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ١٩٩٤ (الإسكوا، ٢٠٠٣، ٩).

٢-١ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأحكامها البيئية ذات الصلة

١- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT):

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة هي الاتفاقية الأهم والمظلة الرئيسية لجميع الأنظمة المطبقة فيما يتعلق بتجارة السلع، وإن كانت اتفاقية الجات ١٩٤٧ لم تتناول المعايير البيئية بشكل مباشر، إلا أنها تضمنت بعض النصوص والمواد المرتبطة بحماية البيئة والصحة والأمن ، حيث ورد بالمادة ٢٠ من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، عدد من التدابير والإجراءات لمراعاة الاعتبارات البيئية والصحية، تشكل استثناءاً لمبادئ الاتفاقية وأحكامها يمكن للأطراف المتعاقدة اتخاذها، بشرط ألا تكون تحكمية أو غير مبررة، وقد وردت هذه الاستثناءات في الفقرتين (ب) و(ج)، إذ تشير الفقرة (ب) إلى أنه يسمح باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية صحة وحياة الإنسان والحيوان والحفاظ على النبات أما الفقرة (ج) فتنص على الإجراءات المتعلقة بالثروات الطبيعية القابلة للنفاذ (koul, 2018, 616).

٢- الاتفاقية بشأن العوائق الفنية في التجارة

Technical Barriers to Trade (TBT):

يعد ظهور الاتفاق بشأن العوائق الفنية على التجارة امتداد لما تم التوصل إليه في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، حيث أكدت المادة الثانية من الاتفاقية على حق الدول الأعضاء في اتخاذ التدابير والإجراءات التنظيمية اللازمة لضمان نوعية صادرتها أو لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات وحماية الطبيعة بشكل عام، أو لمنع ممارسات الغش على المنتجات أو لحماية مصالح أمنها الأساسية بشرط أن لا تطبق بطريقة يمكن أن يكون فيها تميز أو تعسف غير مبرر، أو وسيلة للتحكم والسيطرة في عمليات الاستيراد والتصدير خاصة بين الدول التي تسودها نفس الظروف كقيد مقنع للحد من التجارة الدولية. باختصار تحاول الاتفاقية أن توازن بين حق الحكومات وواجبها في

حماية مصالحها الشرعية مثل: حماية البيئة وضمان جودة الصادرات، وضمان السلامة وحماية المستهلك، والمنافسة العادلة، وحماية الأمن القومي، والتزامها بتجنب وضع أي عوائق غير ضرورية في وجه التجارة، وتختلف هذه اللوائح من دولة لأخرى. وبموجب هذه اللوائح فإن الحكومات لديها القدرة على حماية الصناعة المحلية من المنافسة الدولية. حتى في حالة عدم وجود نوايا لاتخاذ تدابير حمائية من جانب المشرعين، فإن مجرد الاختلافات في الأنظمة التنظيمية أو أنظمة وضع المعايير يمكن أن تعمل على إعاقة التجارة(Koul, 2018, 469).

٣- الاتفاقية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS):

تشبه اتفاقية التدابير الصحية والنباتية إلى حد كبير اتفاقية الحواجز الفنية على التجارة، ولكنها تغطي مجموعة أضيق من التدابير، وتسمح الاتفاقية للحكومات باتخاذ عدد من الإجراءات الضرورية لحماية الإنسان والنبات والحيوان من أية مخاطر قد تكون موجودة في المنتجات المستوردة أو المحلية، حيث نصت المادة الأولى على عدم جواز منع أي بلد عضو من تبني أو تنفيذ أي ترتيبات ضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، بشرط ألا تطبق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتميز التحكمي، ويشترط ألا يتم استخدامها كقناع للحد من التجارة الدولية (Rupppel, 2018, 788-789).

٤- الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات

The General Agreement on Trade in Service (GATS):

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من الركائز الأساسية لمنظمة التجارة العالمية جنباً إلى جنب مع الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، واتفاقية حقوق الملكية المتصلة بالتجارة، وهناك استثناءات في المادة ١٤ من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات للأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، مماثلة لتلك الواردة في المادة ٢٠ من الاتفاقية العامة بشأن تجارة السلع، والتي تسمح للبلدان باعتماد تدابير استثنائية طالما أن هذه التدابير لا تمثل قيوداً مقنعة على التجارة. حيث تسمح المادة ١٤ باعتماد أو إنفاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة والآداب العامة والحفاظ على النظام العام. كما صدر قرار بشأن التجارة في الخدمات والبيئة بتكليف لجنة جديدة بفحص العلاقة بين تجارة الخدمات والبيئة وتقديم تقرير عنها، بما في ذلك قضية التنمية المستدامة (Koul, 2018, 547).

٥- اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS):

يتثمل البعد البيئي في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الفقرة ٢ من المادة ٢٧، حيث تعطي الاتفاقية الحق للدول الاعضاء بمنظمة التجارة العالمية برفض واستبعاد براءات الاختراع من أجل حماية النظام العام أو الأمن، وكذلك في حالة ما إذا كان الاختراع يلحق ضرراً جسيماً بالبيئة، أو يشكل تهديدا على حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات (Kunisawa, 2015, 37).

٦- الاتفاق بشأن الزراعة

The Agreement on Agriculture:

تشمل اتفاقية الزراعة برنامجاً للإصلاح التدريجي في تجارة السلع الزراعية، وقد تضمنت قواعده التزام الدول الأعضاء بمنظمة التجارة الدولية بالتخلص التدريجي من الدعم والحماية الزراعية خلال فترات زمنية متفق عليها، لمنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، وأكدت الاتفاقية على أهمية قيام الدول المتقدمة والنامية بتنفيذ برامج الإصلاح الزراعي بطريقة عادلة والعمل على تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، مع مراعاة الاهتمام بحماية البيئة والأمن الغذائي، واحتوت الاتفاقية على بعض الاستثناءات بغرض حماية البيئة، حيث استبعدت الاتفاقية تدابير الدعم المحلى ذات التأثير المحدود على التجارة والمعروفة بالدعم الأخضر من التزامات التخفيض الواردة في الملحق الثاني من الاتفاقية (Koul, 2018, 626).

٧- اتفاقية بشأن الدعم والإجراءات التعويضية.

The Agreement on Subsidies and Countervailing Measures (SCM):

وضعت الاتفاقية ضوابط وأسس لاستخدام الدعم والإجراءات التعويضية لمواجهة الآثار السلبية للدعم، وقد سمحت الاتفاقية ببعض أشكال الدعم بغرض حماية البيئية، ويعكس ذلك مستوى الوعي الدولي بأهمية الحفاظ على البيئة، حيث نصت الفقرة (ج) في المادة (٨-٢) على منح إعانات خاصة للشركات من أجل توفيق أوضاعها مع المتطلبات البيئية الجديدة التي يفرضها القانون و/أو النظم والتي تؤدي إلى قيود أكبر وأعباء مالية على الشركات، بشرط أن تكون المساعدة لمرة واحدة ولا يتكرر، وقاصرة على ٢٠ % من تكاليف التكييف، ولا تشمل تكاليف استبدال الاستثمارات المدعومة أو تشغيلها، التي ينبغي أن تتحملها الشركات بالكامل، وتتصل مباشرة وعلى أساس التناسب بخطة الشركة لخفض الإزعاج والتلوث، ولا تشمل أي وفورات يمكن تحقيقها في تكاليف التصنيع، متاحة لجميع الشركات التي يمكن أن تستخدم معدات و/أو عمليات انتاج جديدة (koul, 2018, 626).

٨- إتفاقية السلع البيئية

The Environmental Goods Agreement (EGA):

أطلق العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٤ مفاوضات متعددة الأطراف حول اتفاقية السلع البيئية. وقد تم إحراز تقدماً كبيراً فيما يتعلق بفهم أنواع المنتجات التي سيتم تضمينها في الاتفاقية، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء، ولكن هناك العديد من الدول أعربت عن دعمها لاستئناف المفاوضات في الوقت المناسب، وتتعلق المفاوضات بتعزيز التجارة والاستثمار المطلوبين لحماية البيئة، وتطوير ونشر التقنيات ذات الصلة. وتهدف المرحلة الأولى من المفاوضات إلى إلغاء التعريفات الجمركية أو الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع البيئية مثل: توربينات الرياح وشاشات جودة الهواء والألواح الشمسية. ويمكن أن يساعد تعزيز التجارة في السلع البيئية في تحقيق أهداف حماية البيئة والمناخ مثل: توليد طاقة نظيفة ومتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة والموارد، والسيطرة

على تلوث الهواء، وإدارة النفايات، ومعالجة مياه الصرف الصحي، ومراقبة جودة البيئة، ومكافحة التلوث الضوضائي. وفي الوقت نفسه قدمت العديد من البلدان المشاركة قوائم إرشادية لترشيحات المنتجات المتعلقة بالطاقة النظيفة والمتجددة وكذلك كفاءة الطاقة. ويمكن أن تتناول المرحلة التالية القضايا البيروقراطية أو القانونية التي يمكن أن تسبب عوائق للتجارة والخدمات البيئية (WTO, 2017, 6).

٢-٢ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية

Multilateral Environmental Agreements (MEAs)

المعاهدات البيئية الدولية أو الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف كما يطلق عليها عادة وهى عبارة عن اتفاقيات تنظم العلاقات بين الدول فيما يتعلق بالبيئة. والهدف الأساسي لأي اتفاقية بيئية متعددة الأطراف هو حماية البيئة.والحفاظ عليها ومراقبة ورصد الأنشطة التجارية فيما يتعلق بالاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، أو مكافحة الأنشطة التجارية التي تعتبر مصادر للتلوث، وبالتالي هناك علاقة متبادلة بين التجارة والبيئة، حيث تحتوي الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف على تدابير تجارية، وتنص الاتفاقيات التجارية على تدابير لحماية البيئة (Rupppel, 2018, 803). ومن منظور بيئي يجب استخدام التدابير المتعلقة بالتجارة عندما تكون هى الوسيلة الأكثر فعالية أو الوحيدة لتحقيق هدف ضروري ومكلف به من قبل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن منظور تجارى يجب أن تكون هذه التدابير مناسبة، وأقلها تقييدا للتجارة، وليست شكلاً مقنعاً من الحمائية وتدعمها أغلبية كبيرة من أطراف الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (UNCTAD, 2004, 3).

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء إدراج القيود التجارية في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، هى (Brack and Gray, 2003, 5-7):

- توفير وسيلة لرصد ومراقبة التجارة في المنتجات، حيث تؤدي التجارة غير المنضبطة إلى ضرر بيئي أو تساهم فيه. وقد يمتد تأثير ذلك إلى الاستبعاد الكامل لبعض المنتجات من التجارة الدولية.
- توفير وسيلة للامتثال لمتطلبات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.
- توفير وسيلة لفرض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، من خلال حظر التجارة مع غير الأطراف أو الأطراف غير الممتثلة.

على سبيل المثال تحتوي اتفاقية ١٩٧٣ بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES) على العديد من التدابير التجارية للسيطرة على تجارة الأنواع المعرضة لخطر الانقراض أو التي قد تصبح معرضة للخطر. فيوجد في صميم الاتفاقية شرط للحصول على تصاريح التصدير و/أو الاستيراد في الأنواع المهددة بالانقراض المدرجة في ملاحق اتفاقية CITES. فالتجارة في الأنواع المهددة بالانقراض ممنوعة في حالة عدم وجود تصاريح صادرة بشكل صحيح (Brack and Gray, 2003, 8).

وبالمثل فإن جوهر اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، هو الاخطار المسبق والحصول على الموافقة على شحنات النفايات الخطرة، حيث

تهدف الاتفاقية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة التي قد تنجم عن إنتاج وإدارة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، والتي تتضمن تدابير تجارية للحد من تلك المخاطر. حيث تعترف الاتفاقية بالحق السيادي للدول في حظر دخول النفايات الخطرة إلى أراضيها، وتحتوي الاتفاقية على التزامات يجب تنفيذها تتعلق بالنقل والتخلص والتعبئة والتغليف ووضع العلامات. وأجازت للأطراف تصدير نفايات خطرة فقط إلى طرف آخر لم يحظر استيرادها بشرط وجود موافقة خطية على الاستيراد. وبشكل عام لا يجوز للأطراف الاستيراد من جهة غير طرف أو التصدير إليها، وتلتزم الأطراف أيضاً بمنع استيراد أو تصدير النفايات الخطرة إذا لم يوجد تأكيد أن النفايات سوف تعالج بطريقة بيئية سليمة في وجهتها النهائية(UNCTAD, 2004, 18).

وبمثل بروتوكول قرطاجنة لعام ٢٠٠٠ بشأن السلامة البيولوجية، الذي وافقت عليه الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢، مثال مهم آخر للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي لها تأثير على تدفقات التجارة الدولية. وينص البروتوكول على خطوات محددة قد تتخذها الدول لتنظيم التجارة في الكائنات المعدلة وراثيًا الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية، حيث أن تنقل الكائنات المعدلة وراثياً عبر الحدود قد يكون لها آثار ضارة على حفظ التنوع البيولوجي، وبالتالي قد يتم تقييد استيراد الكائنات الحية المعدلة وراثيًا، ويحدد البروتوكول تدابير الرقابة التجارية باعتبارها إجراء إلزامي يتمثل في ضرورة تقديم إخطار كتابي من قبل الدولة المصدرة إلى السلطة الوطنية المختصة لدى طرف الاستيراد قبل القيام بالنقل المقصود عبر الحدود لأي كائن حي معدل وراثياً (Rupppel, 2018, 803-804).

ووضع بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ بشأن المواد الكيماوية المستنفدة لطبقة الأوزون تدابير تقييد التجارة. حيث تم إدراج بعض المواد الكيماوية على أنها مستنفدة لطبقة الأوزون، وأعتبر أن جميع أشكال التجارة في هذه المواد محظورة بشكل عام بين الأطراف وغير الأطراف. ويمكن أيضاً تنفيذ الحظر على الأطراف كجزء من إجراء عدم الامتثال للبروتوكول (Brack, 1996, 75).

وأيضاً يحتوي بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ على التزام محدد يتعلق بالحد من غازات الاحتباس الحراري، وينص على تدابير تؤثر على التجارة مثل فرض الضرائب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واعتماد قواعد معالجة لا يغطيها بروتوكول مونتريال، وإلغاء الإعانات التي تؤثر سلباً على هدف اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (Rupppel, 2018, 804).

وتعتبر أجندة القرن ٢١ من أهم الوثائق التي صدرت من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعروف باسم مؤتمر الأرض، والذي عقد في ريو دي جانيرو ١٩٩٢، والأجندة هى برنامج لمكافحة المشاكل البيئية والتنموية التي تواجه العالم، وتربط تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة والمحافظة على البيئة، كما تهدف لتوفير نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول، خاصة الدول النامية بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية وإيجاد فرص أفضل لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية، ولك من خلال تخفيض العوائق الحمائية أمام صادرتها إلى الدول المتقدمة. ونص جدول أعمال القرن ٢١ على أن التجارة الدولية والقوانين البيئية ينبغي أن تدعم بعضها البعض (الإسكوا، ٢٠٠٣، ٣).

ويتضح من العرض السابق، أن التدابير البيئية الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف قد يكون لها تأثير مباشر على حرية التجارة الدولية. وفي المقابل لم تحظى التدابير التجارية داخل الاتفاقات البيئية باهتمام التجارة الدولية، وذلك على الرغم من أن الأحكام في مجالات التجارة والبيئة يجب أن تكمل بعضها البعض وفقًا لجدول أعمال القرن ٢١ والعديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى، ومع ذلك قد يختار أعضاء منظمة التجارة العالمية رفع قضية تتعلق بالإجراءات التجارية في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف إلى جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية، خاصة إذا لم يكن الطرف المتأثر بالإجراء التجاري طرفاً في هذه الاتفاقية ولكنه عضو في منظمة التجارة العالمية. وحتى الآن لم يتم الطعن في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بشكل مباشر بموجب اتفاقية تسوية المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، ومع ذلك قد تنشأ تعارضات بين قواعد منظمة التجارة العالمية والقيود التجارية المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (Rupppel, 2018, 805).

ثالثاً: دور لجنة التجارة والبيئة وجهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية

توفر منظمة التجارة العالمية نظاماً لقواعد التجارة يغطي السلع والخدمات والملكية الفكرية، بالإضافة إلى إطار قانوني ومؤسسي لتنفيذ ورصد هذه الاتفاقيات، وأيضاً تمنح صلاحيات واسعة للجنة التجارة والبيئة لتحديد العلاقة بين تدابير التجارة والتدابير البيئية من أجل تحقيق التنمية، ومكاناً لتسوية النزاعات الناشئة عن تفسير وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO, 2015, 9). وسوف نتناول دور كلاً من لجنة التجارة والبيئة وجهاز تسوية المنازعات في مواءمة المتطلبات البيئية، وذلك على النحو التالي:

٣-١ لجنة التجارة والبيئة Committee on Trade and Environment (CTE)

تم إنشاء لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤ بموجب قرار مراكش الوزاري بشأن التجارة والبيئة، باعتبارها لجنة فرعية لمنظمة التجارة العالمية، وتجتمع اللجنة بصفة دورية، ولكافة الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية الحق في المشاركة في عضويتها، وتم منح اللجنة صلاحيات واسعة لتحديد العلاقة بين تدابير التجارة والتدابير البيئية من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وتقديم توصيات مناسبة بشأن ما إذا كان يلزم إجراء أي تعديلات على أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما يتوافق مع الانفتاح وطبيعة النظام العادلة وغير التمييزية. وتتمثل بنود العمل الأساسية التي يتم مناقشتها في لجنة التجارة والبيئة في دراسة ما يلي (Shaffer, 2001, 26-28):

- العلاقة بين أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية ، بما في ذلك التدابير التي تتم بموجب الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
- العلاقة بين السياسات البيئية ذات الصلة بالتجارة والتدابير البيئية ذات الآثار التجارية الهامة وأحكام نظام التجارة متعدد الأطراف.

- العلاقة بين أحكام نظام التجارة متعدد الأطراف والرسوم والضرائب البيئية.
- العلاقة بين أحكام نظام التجارة متعدد الأطراف والمتطلبات البيئية المتعلقة بالمنتجات، بما في ذلك المعايير واللوائح الفنية، ومتطلبات التعبئة والتغليف، ووضع العلامات البيئية، وإعادة التدوير.
- أحكام نظام التجارة متعدد الأطراف فيما يتعلق بشفافية تدابير التجارة المستخدمة للأغراض البيئية والتدابير والمتطلبات البيئية التي لها آثار تجارية كبيرة.
- العلاقة بين آليات تسوية المنازعات في نظام التجارة متعدد الأطراف والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- تأثير التدابير البيئية على الوصول إلى الأسواق، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية خاصة البلدان الأقل نمواً.
- قضايا تصدير السلع المحظورة محلياً.
- أوجه حقوق التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية والبيئة.
- برنامج العمل المنصوص عليه في القرار بشأن التجارة في الخدمات والبيئة.
- الترتيبات المناسبة للعلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المشار إليها في المادة الخامسة من منظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من كل تلك الصلاحيات التي منحت للجنة، لم تتخذ لجنة التجارة والبيئة أي قرار هام، ونتيجة لذلك اعتمد الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة الوزاري في نوفمبر ٢٠٠١ برنامج عمل التجارة والبيئة، وتناولت الفقرات من ٣١ إلى ٣٣ من الإعلان، العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والبيئة، وبمقتضى تلك المواد تم تأكيد العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية الحالية والالتزامات التجارية المحددة المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتم الاتفاق بين الاعضاء أن يقتصر نطاق المفاوضات على كيفية تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية الحالية بين الأطراف المعنية في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، علاوة على تفاوض اللجان المختصة حول كيفية التبادل الدوري للمعلومات بين لجان منظمة التجارة العالمية ذات الصلة ومكاتب الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتشجيع تبادل الخبرات بين الأعضاء في مجال المراجعات البيئية، وكذلك اتفق الاعضاء على إجراء مزيد من المفاوضات بشأن تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المنتجات البيئية، أو إلغاؤها إن اقتضي الأمر، كما صدرت تعليمات إلى لجنة التجارة والبيئة لإيلاء اهتمام خاص لتأثير المتطلبات البيئية على الوصول إلى الأسواق لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية والأقل نموا، والحالات التي يكون فيها إلغاء أو تخفيف القيود التجارية مفيداً للتجارة والبيئة والتنمية، ومتطلبات العلامات البيئية. كما اتفق الأعضاء على ضرورة أن يواكب المفاوضات المتفق عليها توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات في مجال التجارة والبيئة للبلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً. وبموجب الفقرة (٥١) من الإعلان الوزاري تم التنسيق بين لجنة التجارة والتنمية ولجنة التجارة والبيئة للعمل معاً كمنتدى لتحديد ومناقشة الجوانب التنموية والبيئية للمفاوضات، من أجل المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (WTO, 2001, 6-10).

وفي ٢٠١٩ عقدت لجنة التجارة والبيئة في دورتها العادية اجتماعين رسميين، وجري فيهما التفاوض بشأن بعض البنود التي تم مناقشتها في سياق مفاوضات الدوحة، وبشكل أكثر تحديداً تركزت المناقشات حول المتطلبات البيئية وقضايا الوصول إلى أسواق البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً، والحالات التي يكون فيها إلغاء أو تقليل القيود مفيداً للتجارة والبيئة والتنمية، كما تناولت المناقشات أيضاً بعض البنود الأخرى مثل تقديم المساعدات الفنية وبناء القدرات وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجال المراجعات البيئية للبلدان النامية (WTO, 2019, 1).

٣-٢ جهاز تسوية المنازعات The WTO's Dispute Settlement Body(DSB)

تم انشاء جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية في ١ يناير ١٩٩٥، بهدف تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء وقد أشرفت تلك الهيئة على عدد من القضايا التجارية ذات الصلة بالبيئة (WTO, 2015, 87). ولكن في الواقع نظام تسوية المنازعات ليس نظام جديد، حيث وفرت اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ هذه الآلية بموجب المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة ولكن خلال جولة أوروجواي تم وضع نظام أكثر فاعلية وصرامة لتسوية المنازعات لتجاوز القواعد الضعيفة نسبياً، حيث كانت القاعدة الأساسية لقبول تقرير هيئة الخبراء طبقاً لاتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ هى وجوب الإجماع على قبول التقرير، وتم تعديلها في جولة أورجواي وأصبحت القاعدة هى وجوب قبول التقرير إلا إذا حدث إجماع على رفضه. وبعبارة أخري أصبح الإجماع شرطاً لرفض التقرير وليس لقبوله "مبدأ الإجماع السلبي" (البدراوي، ٢٠١٤، ٣). كما تعالج قواعد تسوية المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ضعف قواعد الجات لعام ١٩٤٧، والتصدي للقوة المفرطة لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية. فلم يعد بإمكان دولة بمفردها منع تشكيل لجنة أو اعتماد تقريرها؛ ودفعت هذه التغييرات الولايات المتحدة إلى إلغاء سياسة المعاملة بالمثل في ختام جولة أوروجواي (VanGrasstek, 2013, 50). ويمكن القول أن نظام تسوية المنازعات أصبح بعد أورجواي نظاماً تغلب عليه الصفة الالزامية، وبعبارة أخري أصبح النظام التجاري متعدد الأطراف سلاح يمكن أن تستخدمه الأطراف المتعاقدة في وجه أي طرف ينتهك أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (البدراوي، ٢٠١٤، ٤).

وجهاز تسوية المنازعات هو إحدى ركائز نظام التجارة متعدد الأطراف، وتتبع الهيئة سلسلة من القواعد الإجرائية المنصوص عليها في اتفاقية حل النزاعات لمنظمة التجارة العالمية (Varella, 2009, 101-104). وعملياً تمتثل الدول الأعضاء الخاسرة بتطبيق قرارات هيئة الخبراء وهيئة الاستئناف، ولا يعود السبب في ذلك دائماً إلى إجراءات الإنفاذ الرسمية التي يمكن من خلالها مراجعة الامتثال، بحيث يتم السماح للدول الأعضاء الرابحة باتخاذ إجراءات انتقامية في حالة عدم الامتثال. ولكن الأهم من ذلك أن الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية قد أظهرت وجود مصالح حيوية لها في ظل نظام منظمة التجارة العالمية إلى درجة أن أكبر الدول الأعضاء تمتثل عادة للأحكام الصادرة ضدها؛ وذلك لان هذه الدول تريد في النهاية أن تمتثل الدول الأخرى في حال كانت هى الرابحة في النزاع القادم. وهناك حالات قليلة

جداً اختارت فيها بعض الدول الأعضاء عدم الامتثال وقبلت مواجهة إجراءات انتقامية مضادة مثل التعريفات الإضافية التي تفرضها الدول الأعضاء الرابحة(حجازي وهانسن، ٢٠١٣، ٦٨).

ووضعت منظمة التجارة العالمية شرطين للجوء إلى جهاز تسوية المنازعات(رمزي، ٢٠١٦، ١٤٤):

- اللجوء لجهاز تسوية المنازعات في أي نزاع تجارى متصل بالبيئة هو امتياز موجه حصراً للدول الأعضاء في المنظمة.
- الأصل أن جهاز تسوية المنازعات يتولى النظر في المنازعات التجارية، ولذلك لابد أن يكون للخلاف البيئي المطروح على جهاز تسوية المنازعات ذو طابع تجارى.

ومن الناحية التاريخية كانت مشاركة إفريقيا في عملية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية محدودة نوعاً ما سواء كانت مدعية أو مدعي عليها، حيث إن أطراف النزاع هى دائماً الدول النشطة تجارياً مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوروبية، واليابان، والصين، والبرازيل، والمكسيك. وتحظي الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب كبير سواء مدعية أو مدعى عليها(البدراوي، ٢٠٠٤، ١٤).

وتتعدد أسباب محدودية لجوء الدول الأفريقية لحل النزاعات الخاصة بها عن طريق جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية ومنها: ضعف حصة أفريقيا في التجارة العالمية مقارنة بمناطق أخرى، وذلك على الرغم من تزايد حصتها في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، والتي بلغت (٢.٨٪ من الصادرات العالمية و ٢.٥٪ من الواردات العالمية)، علاوة على اعتمادها بشكل أساسي على مجموعة محدودة من منتجات التصدير الأولية (الوقود ومنتجات التعدين)، كما أنها اهتمت بتوسيع نطاق شراكتها من خلال الاتفاقيات التي تمنح الوصول التفضيلي إلى الأسواق التجارية الرئيسية، مثل اتفاقيات لومي واتفاقية كوتونو، واتفاقيات الشراكة الأوروبية، أو قانون النمو والفرص في افريقيا للولايات المتحدة. بالإضافة لذلك تركز الأولويات الأفريقية في هذه المرحلة على مفاوضات الوصول إلى الأسواق بدلاً من إحالة النزاعات إلى الهيئة القضائية لمنظمة التجارة العالمية ومع ذلك فمن المتوقع أن تزداد حصة أفريقيا من التجارة العالمية، وبالتالي من المتوقع أن تتحسن مشاركتها أيضاً في نظام تسوية المنازعات مع زيادة التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي اللذين يعززان مكانة الاقتصادات الأفريقية، إلى جانب قاعدة متنامية من الخبرة القانونية في القضايا المتعلقة بالتجارة (Rupppel, 2018, 792).

رابعاً: حالات مختارة من قضايا التجارة والبيئة

نتج عن جولة أوروجواي نظام فعال لتسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، وذلك بإنشاء جهاز تسوية المنازعات، مما أدي لزيادة هائلة في عدد القضايا المعروضة من قبل الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، وهناك عدة عوامل ساهمت في زيادة عدد القضايا المعروضة على جهاز تسوية المنازعات منها: تم تعزيز قواعد تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي أصبحت أكثر صرامة، كما أن نطاق القضايا أصبح أوسع مما كان علية في ظل اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧، بالإضافة لتمتع منظمة التجارة العالمية بسلطة تنفيذية أكبر من المنظمات الدولية الأخرى (VanGrasstek, 2013, 51, 153).

ونستعرض فيما يلى نماذج من القضايا ذات الصلة بالتجارة والبيئة والتي اثيرت قبل وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية على جهاز تسوية المنازعات، وذلك للاستفادة من نتائج النزاعات البيئية من أجل تحديد السياسة البيئية التجارية بشكل فعال ومؤثر.

٤-١ الولايات المتحدة الأمريكية - المعايير التي فرضتها بشأن الجازولين

تمثل هذه القضية من أوائل القضايا التي عرضت على منظمة الجارة العالمية وهى لا تتعرض لحق الدول الأعضاء بالمنظمة في وضع اشتراطات بيئية، بل بنيت القضية على أساس التميز بين المنتجات الوطنية والأجنبية. فقد تقدمت كل من فنزويلا والبرازيل بشكوي لجهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيقها إجراءات تمييزية ضد صادرتهما من الجازولين، وزعمت الدولتان بأن الولايات المتحدة الأمريكية تطبق إجراءات أكثر صرامة فيما يتعلق بالخواص الكيماوية للجازولين المستورد عن تلك التي تطبق على الجازولين المصفى محليا، وبالتالي فإن الإجراءات كانت غير متسقة مع مبدأ المعاملة الوطنية، ولم تكن مشمولة بموجب الاستثناءات الواردة في قواعد منظمة التجارة العالمية في إطار الصحة والبيئة (المادة ٢٠ من اتفاقية الجات). وادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن الهدف من هذا الحظر هو حماية البيئة والحد من انبعاثات تلوث الهواء بالولايات المتحدة الأمريكية. وصدر القرار لصالح فنزويلا والبرازيل مؤكدا أن الإجراءات تتعارض مع المادة ٣، كما لا يجوز تبريرها بالاستثناءات الواردة في المادة ٢٠ فقرة (ب) أو (د) أو (ز) من الجات، كما أيد جهاز الاستئناف القرار، وفي عام ١٩٩٧ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإخطار جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية بإجرائها التعديل بإزالة التفرقة في المعاملة بين البنزين المستورد والبنزين المنتج محلياً(Ziegler, 1999, 455).

٤-٢ البرازيل - المعايير التي فرضتها بشأن الإطارات المعاد تركيبها

طلبت المجموعة الأوروبية إجراء مشاورات مع البرازيل وذلك في يونيو ٢٠٠٥ بسبب قيامها بفرض تدابير تؤثر سلباً على صادرات الإطارات المعاد تعبئتها من المجموعة الأوروبية إلى السوق البرازيلية. وتناولت القضية القيود والتدابير التي تفرضها البرازيل، والمتمثلة فيما يلى :

- فرض حظر على واردات الإطارات المعاد تركيبها.
- اعتماد البرازيل لمجموعة من التدابير التي تحظر استيراد الإطارات المستعملة، والتي تطبق أحياناً على واردات الإطارات المعاد تجديدها ، على الرغم من أنها ليست إطارات مستعملة.
- قيام البرازيل بفرض غرامة قدرها ٤٠٠ ريال برازيلي لكل وحدة على الاستيراد، فضلاً عن التسويق أو النقل أو التخزين أو الحفظ أو الإيداع أو المستودعات للإطارات المستوردة، وتم استثناء الإطارات المعاد تشكيلها محلياً.
- إعفاء البرازيل بلدان أخري في دول ميركوسور من حظر الاستيراد ومن العقوبات المالية المذكورة أعلاه، استجابة لحكم لجنة ميركوسور.

وادعت البرازيل أن الحظر المفروض على استيراد الإطارات المعاد تشكيلها يمكن ان يؤدي إلى انخفاض في العدد الإجمالي للإطارات الخردة المتولدة في البرازيل لأن الإطارات المعاد تعبئتها لها عمر أقصر من الإطارات الجديدة، وهذا بدوره يمكن أن يقلل من احتمالية التعرض لأخطار محددة على حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات. واعترضت المفوضية الأوروبية على هذه الإجراءات، وادعت أن التدابير المذكورة أعلاه لا تتفق مع التزامات البرازيل بموجب قواعد اتفاقية الجات وقرر فريق الخبراء في جهاز تسوية المنازعات بأن حظر الاستيراد قد طبق بطريقة أدت إلى التمييز لأنه أدى إلى التمييز بين بلدان السوق المشتركة لبلدان الميركوسور والبلدان غير المنتمية إلى الميركوسور وعلاوة على ذلك، رأى الفريق وجود تمييز لصالح الإطارات التي أعيد تشكيلها في البرازيل باستخدام أغلفة مستوردة على حساب الإطارات المستوردة المماثلة. وخلص الفريق إلى التدابير التي استخدمتها البرازيل أدى إلى تطبيق حظر الاستيراد بطريقة تشكل وسيلة للتمييز غير المبرر وتقييداً مقنعاً للتجارة بالمعنى المقصود في المادة العشرين وفي ضوء هذا الاستنتاج، وجد الفريق أن التدبير المعني لم يكن له ما يبرره بموجب اتفاقية الجات(Rupppel, 2018, 799-800).

٤-٣ الولايات المتحدة الأمريكية – العلامة البيئية "آمن للدلافين".

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصميم علامة " آمن للدلافين" ، المخصصة لبيع واستيراد المنتجات المعلبة من سمك التونة، ولكي يسمح للمنتجات بأن تحمل مثل هذه العلامة، يجب أن يمتنع البلد المصدر كلياً عن استخدام طرق معينة في الصيد، ولكن في الواقع تم استخدام هذه العلامة كوسيلة للتمييز غير المبرر وتقييداً مقنعاً للتجارة، حيث لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام العلامة "آمن للدلافين" حتى في الحالات التي أثبت فيها عدم تعرض الدلافين لأي أذي. ونتيجة لذلك تعذر على منتجي سمك التونة من المكسيك الحصول تلك العلامة لمنتجاتهم، وبالتالي أصبح بيع التونة المكسيكية في الولايات المتحدة الأمريكية أمراً صعباً نظراً لأن معظم باعة الجملة والتجزئة لم يكونوا راغبين بتخزين أية منتجات من سمك التونة لا تحمل علامة "آمن للدلافين" واعترضت المكسيك على هذا الأجراء المطبق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تطور عبر الوقت إلى ثلاثة قضايا متلاحقة أمام جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، وفي عام ٢٠١٢ جاء الحكم لصالح المكسيك، حيث وجدت هيئة الاستئناف أن الأجراء تمييزي نظراً لأن منتجات سمك التونة القادمة من أنحاء أخري من العالم كانت تعامل على نحو مختلف عن تلك القادمة من المحيط الهادي، كما تم اعتبار الإجراء على أنه قاعدة فنية أكثر منه معياراً لأن الولايات المتحدة جعلت من المستحيل استخدام أي علامة أخري حتى لو كانت صادقة (حجازي وشلومان ٢٠١٣، ٣٤).

٤-٤ الصين- المعايير التي فرضتها بشأن تصدير بعض عناصر التربة النادرة والتنجستن والموليبدينوم.

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان في مارس ٢٠١٢، إجراء مشاورات مع الصين بموجب نظام تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية طلبت كندا أيضاً الانضمام إلى المشاورات. تناولت القضية القيود التي فرضتها الصين على تصدير أشكال مختلفة من التربة النادرة،

وكذلك التنجستن والموليبدينوم. وتستخدم هذه العناصر لإنتاج مغناطيسات وفوسفور ومواد بصرية وبطاريات عالية الكفاءة. وهذه المواد هى المكونات الرئيسية لبعض المنتجات مثل شفرات طائرات الهليكوبتر، توربينات طاقة الرياح، المصابيح الموفرة للطاقة، محركات السيارات الكهربائية والهجينة، محركات الأقراص الصلبة، معدات طبية، وغيرها الكثير. وتمتلك الصين ٥٠ ٪ من احتياطيات تلك المواد في العالم، وقد ادعت الصين انها خفضت إنتاج وتصدير تلك المواد منذ عام ٢٠٠٩، وذلك الحفاظ على مواردها من النفاذ وحماية البيئة وفي المقابل اعترضت الأطراف الشاكية على هذه الإجراءات وادعت أن هذه التدابير التي اتخذتها الصين لا تتسق مع المواد السابعة والثامنة والعاشرة والحادية عشرة من اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ والعديد من أحكام بروتوكول انضمام الصين. حيث إن الصين تطبق قيود التصدير على أشكال مختلفة من التربة النادرة والتنجستن والموليبدينوم ، وأن المتطلبات والإجراءات المتعلقة بقيود التصدير هذه تدار بطريقة غير موحدة أو محايدة أو معقولة أو شفافة وفي أغسطس ٢٠١٤ صدر قرار فريق الخبراء بجهاز تسوية المنازعات، والتي وجدت أن القيود التي فرضتها الصين على صادرتها من التربة النادرة والتنجستن والموليبدينوم كانت تنتهك التزامات الصين تجاه منظمة التجارة العالمية ولم تكن مبررة بموجب استثناءات اتفاقية الجات (Rupppel, 2018, 802-803).

خامساً: المخاطر والتحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية من منظور الالتزام بتطبيق المعايير البيئية.

تواجه منظمة التجارة العالمية العديد من المخاطر والتحديات، ومن المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية ويأتي على رأسها:

٥-١ مخاطر الأمن الصحي العالمي : جائحة كوفيد-١٩

في الوقت الذى تواجه فيه منظمة التجارة العالمية تحديات متصاعدة، جاء اندلاع جائحة كوفيد-١٩ بداية عام ٢٠٢٠ ليفاقم تلك التحديات، وأغلقت أغلب الدول حدودها وفرضت العديد من القيود التجارية على الواردات والصادرات تحت زريعة الأمن الوطني ولذلك من المتوقع أن تنخفض التجارة الدولية في عام ٢٠٢٠ بنسبة تتراوح بين ١٣% ، ٣٢% بسبب جائحة كوفيد-١٩، وستعانى كل مناطق العالم تقريباً انخفاضاً في حجم التجارة العالمية وستكون صادرات أمريكا الشمالية وآسيا الأكثر تضرراً من غيرها، ومن المتوقع أن تنخفض التجارة بشدة في القطاعات التي لديها سلاسل قيمة معقدة، وخاصة الإلكترونيات ومنتجات السيارات. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن تتأثر تجارة الخدمات بشكل مباشر بجائحة كوفيد-١٩، من خلال القيود المفروضة على النقل والسفر وإغلاق العديد من مؤسسات بيع التجزئة ومؤسسات الضيافة. (WTO, April 2020, 1). وقدرت منظمة السياحة العالمية انخفاض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ % في عام ٢٠٢٠ ، مما يترجم إلى خسائر تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٥٠ مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة الدولية (الصادرات).

وأشار التقرير أن أكثر البلدان تأثراً في تجارة الخدمات هي البلدان الأقل نمواً، حيث تعتمد على النشاط السياحي بشكل أساسي. بالإضافة لعوامل أخرى مثل انخفاض حركة الركاب الجويين في تلك الدول، حيث انخفضت في بعض الدول بنسبة ٩٠% في شهر ابريل ٢٠٢٠، في حين توقفت بعض الدول الأقل نمواً عن إصدار التأشيرات السياحية، بالإضافة على ما يترتب على ذلك من تأثير الجائحة على اقتصاد السياحة المحلى (WTO, June 2020,5). وبالرغم من ذلك فقد تستفيد بعض الأنشطة الخدمية من الأزمة، مثل تكنولوجيا المعلومات التي اشتد الطلب عليها نتيجة لمحاولة الشركات تمكين موظفيها من العمل من منازلهم وحاجة الناس إلى التواصل الاجتماعي عن بعد ومع انكماش التجارة الدولية نتيجة جائحة كوفيد-١٩ (WTO, April 2020, 4). كما تشير تقارير منظمة التجارة العالمية أن البلدان الأقل نمواً شهدت انخفاضاً كبيراً في عائدات الصادرات منذ تفشي فيروس كورونا بسبب انخفاض الطلب في الأسواق الرئيسية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتراجع التحويلات، ومن المرجح أن تكون الأكثر تضرراً من الأزمة بسبب مواردها المحدودة لتحفيز النمو. ويتوقع التقرير أن يستمر الانكماش في التجارة العالمية في عام ٢٠٢٠ ، و يكون حادًا بشكل خاص في الدول الأقل نمواً (WTO, June 2020,1).

وتقدر منظمة العمل الدولية أن الأزمة تهدد أكثر من ٥٠٠ مليون وظيفة في جميع إنحاء العالم، ولا سيما في دول العالم النامي، وتتوقع أن يستعيد عدد كبير من العمال وظائفهم بعد رفع قرارات الإغلاق في أماكن العمل، ولكن البعض منهم سيفقدون وظائفهم بشكل دائم. وعامة تشكل تلك المخاطر مصدر قلق بالنسبة للدول النامية وذلك نتيجة عدم استقرار بيئة العمل وارتفاع مستويات العجز عن تحمل الدين، وعدم كفاية الحيز المتاح للتدخل على صعيد السياسات المالية والعامة .كما ترتب عن زيادة الإنفاق العام على الصحة في البلدان النامية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد١٩ ، في ظل انخفاض الإيرادات الضريبية، إلى جانب انهيار إيرادات التصدير ومدفوعات الديون واجبة النفاذ عن فجوة في التمويل في العالم النامي تقدر بحوالي ٢ إلى ٣ تريليون دولار واجبة السداد، وحتى الآن لم يستطيع المجتمع الدولي مساعدة تلك الدول في معالجة تلك الفجوة، مما يحد من قدرتها في تحقيق طموحاتها النابعة من خطة التنمية المستدامة٢٠٣٠(الأونكتاد، ٢٠٢٠، ٢-٣) .

وتراقب منظمة التجارة العالمية التدابير المتعلقة بالتجارة التي أدخلتها الحكومات استجابة لوباء "كوفيد ١٩". وعدد كبير من هذه التدابير عبارة عن قيود تصدير مؤقتة مفروضة على السلع الطبية. كما قامت المنظمة باتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل التجارة، مثل السحب المؤقت والأحادي للتعريفات الجمركية لتسهيل استيراد هذه المنتجات، واعتماد بعض التدابير غير الجمركية المرتبطة بالتجارة في هذه السلع (مثل إلغاء إجراءات الترخيص غير التلقائية أو إدخال متطلبات ترخيص التصدير الخاصة) من قبل الأعضاء لمكافحة تأثير الأزمة، ورفع حالات حظر التصدير التي تم اعتمادها سابقاً، حيث اعتمد عدد من الاعضاء تدابير لحظر أو تقييد صادرات المنتجات الغذائية والزراعية مؤقتاً (WTO, June 2020, 5).

٤-٢ التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف

أخذت التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية تشتد في الآونة الأخيرة، حتى قبل ظهور وباء "كوفيد-١٩". حيث فرضت العديد الحكومات قيوداً (جمركية وغير جمركية) تغطي قدراً كبيراً من التجارة الدولية، وقد بلغ تأثيرها على الواردات العالمية ٧٤٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩. كما تعرض نظام تسوية النزاعات لانتكاسة في نهاية ٢٠١٩ عندما فشلت الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق حول الإصلاحات المطلوبة(WTO, January 2020, 1). ورغم التوصل إلى اتفاق المرحلة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الذى ساهم نسبياً من حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، إلا أن هذا الاتفاق لم ينه المخاوف من تقويض أسس النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على حرية التجارة الدولية الذى ينص على ضرورة التوصل إلى أية اتفاقيات متعلقة بالتجارة الدولية من خلال عمليات التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية. كذلك تواجه منظمة التجارة العالمية بحد ذاتها عدد من التحديات خاصة ما يتعلق باستمرارية عمل جهاز فض المنازعات التجارية، حيث ترفض الولايات المتحدة الأمريكية تعيين محكمين جدد خلفاً للمحكمين الذين انتهت فترة عملهم بهيئة الاستئناف(صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، ١٠). وتعتبر هيئة الاستئناف الركن الأساسي في منظومة تسوية النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية، وتعمل على تسوية النزاعات التجارية الدولية من خلال النظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات لجنة التحقيق. وتتألف هيئة الاستئناف من سبعة أعضاء، وقد تم تقليص عدد أعضاء هذه الهيئة بحلول عام ٢٠١٩ إلى ثلاثة أعضاء، وهو الحد الأدنى المطلوب للإصغاء إلى قضية ما، حيث منعت الولايات المتحدة تعيين أعضاء جدد عندما انتهت فترات عمل الأعضاء القدامى وتحول الموقف إلى أزمة بحلول ديسمبر ٢٠١٩، حيث انتهت فترة عمل اثنين من الأعضاء المتبقين في الهيئة المحددة في أربع سنوات. وواصلت الولايات المتحدة منع تعيين أعضاء جدد، وهذا يعني أن هيئة الاستئناف تركت من دون وجود العدد الكافي من الأعضاء، ومن ثم توقفت هيئة الاستئناف عملياً عن أداء وظيفتها في نهاية عام ٢٠١٩، بالإضافة لذلك هددت الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب النهائي من منظمة التجارة العالمية، لأن القانون يعطيها فرصة للتصويت كل خمسة أعوام بخصوص البقاء ضمن عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO, January 2020, 1-2).

أهم نتائج الدراسة:

عدم صحة فرضية الدراسة القائلة أن هناك دور إيجابي لمنظمة التجارة العالمية في مواءمة المتطلبات البيئية.. حيث أوضحت نتائج الدراسة ما يلى:

- قد يكون للتدابير والمتطلبات البيئية الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف لها تأثير مباشر على حرية التجارة الدولية. وفي المقابل لم تحظى التدابير التجارية داخل الاتفاقات البيئية باهتمام التجارة الدولية، وذلك على الرغم من أن الأحكام في مجالات التجارة والبيئة يجب أن تكمل بعضها البعض وفقا لجدول أعمال أجندة القرن ٢١ والعديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى.

– حققت منظمة التجارة الدولية منذ انشائها في عام ١٩٩٥ انجازات كبيرة في مجال التجارة الدولية، إلا أنها واجهت العديد من التحديات والمخاطر خاصة في الآونة الأخيرة حالت دون قدرتها على مواءمة المتطلبات البيئية، حيث فرضت العديد من الحكومات قيوداً (جمركية وغير جمركية) تغطي قدراً كبيراً من التجارة الدولية وكذلك واجهت تحديات خاصة تتعلق باستمرارية عمل جهاز تسوية المنازعات، وذلك لعدم تعيين محكمين جدد بهيئة الاستئناف التابعة للمنظمة للنظر في الطعون المقدمة من الأعضاء، ومن ثم توقفت هيئة الاستئناف عملياً عن أداء وظيفتها في نهاية عام ٢٠١٩. بالإضافة لذلك فإن اللجوء لجهاز تسوية المنازعات هو امتياز حصري للدول الأعضاء، وبالتالي ليس من حق الشركات اللجوء لجهاز التسوية على الرغم من أن الشركات هى المعنية بتطبيق المعايير البيئية التي تفرضها العديد من الدول. أما بالنسبة للجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية لم يكن لها دور فعال لمواءمة المتطلبات البيئية منذ إنشائها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب:

١. البدوي، محمد السيد، (٢٠١٧)، " إدارة المستشفيات والمراكز الطبية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

٢. المقدادي، كاظم والهوش، على عبدالله، (٢٠١٦)، "حماية البيئة البحرية"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.

ب- الدوريات العلمية:

١. معمر، ردواية، (٢٠١٥)، "أثر الالتزام بالمعايير البيئية الأوربية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، العدد، رقم (١٢)، المجلد، رقم (١)، الجزائر.

ج- النشرات، الأبحاث، الدراسات، التقارير:

١. الإسكوا، (٢٠٠٥)، "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

٢. الإسكوا، (٢٠٠٣)، "الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

٣. جهاز شئون البيئة، "المنتجات صديقة البيئة".

http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg/.

٤. حجازي، هديل وشلومان، هانس، (٢٠١٣)، "منظمة التجارة العالمية: لماذا وكيف تعتبر منظمة التجارة العالمية هامة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الفلسطينية"، مركز التجارة الفلسطيني والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فلسطين.

٥. صندوق النقد العربي، (٢٠٢٠)، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الاصدار الحادي عشر، ابريل، الإمارات.

٦. مخلوفي، عبدالسلام و عبدالعزيز، بن عبدالعزيز، (٢٠١٢)، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول" سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ٢٠- ٢٣ نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

٧. مرسى، سلوي وآخرون ، (٢٠٠٧)، "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد، رقم (١٩٦)، أغسطس، القاهرة.

٨. مركز التجارة الدولي والمعهد الفيزيائي التقني الاتحادي، (٢٠١١)، "دليل الشركات المصدرة الصغيرة ومتوسطة الحجم"، الطبعة الثانية. جنيف.

٩. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (٢٠٢٠)، "من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد آخر"، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٢٠، الأمم المتحدة، جنيف.

ج- الرسائل العلمية:

١. حليم، مني أبوالعطا، (٢٠١٣)، "المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A-BOOKS:

1- Brack, Duncan, (1996), "International Trade and the Montreal Protocol", Routledge library edition: environmental and natural resource economics, April.

2- Dankers, Cora, (2004), Environmental and social standard, certification and labelling for cash crops, food and agriculture organization of the United Nations, Rome, Italy.

3- Koul, Autar Krishen, (2018)," Guide to WTO and GATT: Economics, Law and Politics", ISBN: 978-93-82823-88-9 ,eBook , 6th Edition, Satyam Low International.

4- Kunisawa, Viviane Yumy, (2015), "The TRIPS Agreement Implementation in Brazil: Patents in the Pharmaceutical Area", Nomos Verlagsgesellschaft mbH.

5- Rupppel, Oliver C. , (2018), "Environmental law and policy in Cameroon-Towards making Africa the tree of life", Nomos Verlagsgesellschaft mbH. available at: http://www.jstor.com/stable/j.ctv941sr6.42.

6- United Nations Environment Programme, International Institute for Sustainable Development (Unep & iisd), (2005), "Environment and Trade-A Handbook", 2nd Edition, Canada.

7- VanGrasstek, Craig, 2013, "THE HISTORY AND FUTURE OF THE WORLD TRADE ORGANIZATION", ISBN 978-92-870-38715, Published by the World Trade Organization.

8- World Trade Organization (WTO), (2015), Understanding the WTO", 5th edition, Geneva".

B- Periodicals:

1- The Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety (BMU), (2018), "Guiding principles behind the "Blue Angel" environmental label". availble at: https://www.blauer-engel.de/sites/default/files/sidebar/downloads/be-factsheet-prinzipien-en.pdf.

2- The International Trade Centre (ITC), (2011), "ABNT Ecolabel". availble at: https:// www.abntonline.com.

3- European Commission, (August 2020), " Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs: CE marking ", available at : https://ec.europa.eu/growth/single-market/ce-marking_en.

4- European Commission, (June 2020), " Testing draft EU ecolabel criteria on UCITS equity funds", ISBN 978-92-76-18949-7 .

5- patel et al, (2017), "Eco-labels make consumers green", Consumer Education and Research Centre- Environment Information System, Ministry of Environment, Forest and Climate Change, Government of India, New Delhi.

6- Shaffer, Gregory C., (2001), "The World Trade Organization Under Challenge: Democracy and the Law and Politics of the WTO's Treatment of Trade and Environment Matters, Harvard Environmental Law Review, Vol. 25, pp. 1-93.

7- Sengstschmid, et al, (2011), "EU Ecolabel for food and feed products – feasibility study", Forschungs institut for biologi schen.

8- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), (2004), "Trade and Environment Review 2003", United Nations, New York and Geneva, New York and Geneva.

9- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), (2003), "Technical Barriers to Trade", New York and Geneva.

10- Varella, Marcelo D., (2009), "The effectiveness of the Dispute Settlement Body of the World Trade Organization", Journal of International Trade Law and Policy, Vol. 8, No. 2, pp. 100-113.

11- World Trade Organization (WTO), (June 2020)," WTO report looks at trade developments in poorest countries in wake of COVID-19".

12- World Trade Organization (WTO), (April 2020), "Trade statistics and outlook: Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy", Geneva.

13- World Trade Organization (WTO), (January 2020) "The WTO's 25 years of achievement and challenges", Geneva.

14- World Trade Organization (WTO), (2019),"Report (2019) of the Committee on Trade and Environment", WT/CTE/26, Geneva.

15- World Trade Organization (WTO), (2017), "Report of the Committee on Trade and Environment, WT/CTE/24.", Geneva.

16- World Trade Organization (WTO), (2004), " TRADE AND ENVIRONMENT AT THE WTO", Geneva.

17- World Trade Organization (WTO), (2001), "MINISTERIAL DECLARATION Adopted on 14 November 2001", WT/MIN(01)/DEC/1, Geneva.

18- Ziegler, Andreas R., (1999), "Scope and Function of the WTO Appellate System: What Future after the Millennium Round?", Max Planck Yearbook of United Nations Law Online, pp 440-470.